رقم الإيداع القانوني: 2013-8004 ISSN: ر.د.م.د: 2352-9830

بين ألفاظ الأضداد وثنائيات التضاد
بحث في المساحات الدلالية

د/حسين قاضي
جامعة الجيلالي بونعامة
_ خميس مليانة_

تاريخ الإرسال : 2018/04/05 تاريخ القبول:12 /2018/05

الملخص:

إنه وإن كان المصطلحان_ الأضداد والتضاد_ يعودان إلى جذر لغوى واحد هو _ ض د د_ إلا أنهما يمثلان ظاهرتين بينهما فروق كثيرة من حيث المفهوم، والمجال، والقيمة، والخصائص، والأقسام، والمساحة التداولية، وكل ما له علاقة بمساحات المعنى، نظرا لما يتناوله كل مصطلح من مادة لغوية مختلفة عما يتناوله الآخر، وهي الفروق التي يجهلها كثير ممن يبحث في الضدية _ خاصة من الطلبة_ معتقدا أن المصطلحين يعنيان ظاهرة واحدة، ولذلك، ومع ما تشهده الساحة اللسانية العربية خاصة من فوضى في المصطلح، وحتى نسهم في الكشف عن جانب من تلك الفوضى، قصد نبذها وإزاحتها، ارتأينا أن نوضح حدود ومساحة كل من الأضداد والتضاد باعتبارهما ظاهرتين لغويتين مختلفتين اشترك مصطلحا اسميهما في الجذر اللغوي نفسه.

الكلمات المفتاحية:

التضاد_ ثنائيات التضاد_ ألفاظ الأضداد_ المساحات الدلالية_ علم الدلالة

Abstract :

Although the terms "antonymy "and " opposition" have the same root in the Arabic language, they have major difference in terms of meaning, scope, value, characteristics, class, usage and everything that has to do with semantic scopes. every term has a specific linguistic value, something which many researchers in the field, particularly students fail to grasp. There is a widespread belief a among those that"antonymy " and "opposition" have the same meaning in Arabic .

In view sheer misunderstanding surrounding the two terms, the present research seeks to clear the confusion by highlighting a clear-cut distinction between the two terms with similar roots and different meaning. .

Key word : antonymy ; opposition ; opposition words; semantic scopes; semantic

*** *** ***

تمهيد:

لكل مفردة في أي لغة مساحة دلالية مجاورة لمساحة مفردة أخرى، أو متضمِنة لها، أو متضمَنة فيها، أو متقاطعة معها، أو مساوية لها، أو أكبر منها أو أقل... وهكذا المفردات تحكمها علاقات متعددة ضمن المساحة الكلية للحقل اللغوي الواحد، أو المساحة الكلية لدلالات لغة ما، ومن ثم كان التباين، والتضمن أو الاشتمال، والعموم والخصوص، والترادف التام، والترادف التقريبي، والاشتراك والتجانس، والأضداد، والتخالف أو التضاد...

ولما كانت دراسة المعنى تمثل لب الدراسة اللغوية وقمتها، يمكننا القول إن التصدي لكشف الفروق بين ألفاظ الأضداد وثنائيات التضاد_ وهما من أهم الظواهر التي يعنى بها علم الدلالة_ في اللغة عامة والعربية خاصة، ومعرفةَ خصوصية مفردات كل منهما وحدودِها، ومساحةِ معناها أو معانيها، وعلاقاتها بغيرها من المفردات، والإحاطةَ بسبل الكشف عنها، وتحليلَها تحليلا علميا وفق ما تقتضيه اللسانيات الحديثة وعلم الدلالة خاصة... كل ذلك يمثل قمة الدراسة الدلالية لكونها تؤصل الظاهرتين، وترسم الحدود الفاصلة بينهما، وتحدد مجال كل منهما ومساحتَه التي لا يتعداها... وتؤكد _ من أجل تحقيق الألفاظ وتحرير المعاني_ على ضرورة دراسة المفردات والثنائيات المتضادة في المعنى دراسة دلالية مستفيدة في ذلك مما تطرحه الدراسات الحديثة من نظريات ومناهج بحث علمية ... وتكشف في الوقت نفسه عن جهود من تقدم في هذا الميدان.

ولذلك نحاول من خلال هذا البحث التميزَ بين ألفاظ الأضداد وثنائيات التضاد من خلال الوقوف عند مفهوم كل منهما وتبيان مساحتهما، وقيمة البحث فيهما، ونقاط الاختلاف بينهما باعتبارهما علاقتين دلاليتين مختلفتين على الرغم من اشتراكهما من

حيث المصطلح في الجذر اللغوي نفسه (ض د د) وهو الأمر الذي يشكل لَبسا لدى كثير من الطلبة خاصة، إذ كثيرا ما رأيناهم يخلطون بين الظاهرتين فلا يفرقون بينهما، بل ينسبون مفهوم وخصائص إحداهما إلى الأخرى لكون معظم المراجع الحديثة_ خاصة_ تستعمل مصطلح التضاد في التعامل مع الظاهرتين، ولذلك آثرنا استعمال مصطلحين مركبين للتفريق بينهما، وذلك بالتركيز على أهم خاصية في كلٍ منهما، فسمينا الأولى **ألفاظ** الأضداد والثانية **ثنائيات** التضاد، وبذلك _ بإذن الله_ يزول اللَبس والوهم وينتفي سوء الفهم.

الضد في اللغة:

جاء في المقاييس "الضِّدّ (بكسر الضاد) ضِدّ الشيء. والمتضادّان: الشَّيئان لا يجوز اجتماعهما في وقتٍ واحد، كالليل والنَّهار." [1] وإلى مثل ذلك ذهب ابن منظور حيث إن "الضِّد كُلُّ شيءٍ ضادَّ شيئاً ليغلبه ... والليل ضِدُّ النهار إذا جاء هذا ذهب ذلك. "[2]

فالضدية في اللغة عموما قائمة من جهة على الثنائية، ومن جهة أخرى على التقابل لاستحالة اجتماع طرفي هذه الثنائية. ويضيف الراغب على شرطي الثنائية والتقابل شرطَ كونهما تحت جنس واحد إذ "الضِّدَّانِ الشيئان اللّذان تحت جنس واحدٍ، وينافي كلّ واحد منهما الآخر في أوصافه الخاصّة، وبينهما أبعد البعد كالسّواد والبياض... وما لم يكونا تحت جنس واحد لا يقال لهما ضِدَّانِ"[3]

أما اصطلاحا فإن مفهوم الضد أو التضاد يتقاسمه مجالان بحثيان، أحدهما ذلك المهتم بألفاظ الأضداد، والآخر ذلك المهتم بثنائيات التضاد أو التقابل، ولذلك سنتعرض لمفهومه الاصطلاحي داخل بيئة الأضداد ثم داخل بيئة ثنائيات التضاد.

ألفاظ الأضداد:

الأضداد من الظواهر اللغوية التي لهج بمناقشتها علماء العربية القدماء إثباتا أو إنكارا ضمن تعدد المعنى للفظ وتعدد اللفظ للمعنى، تقوم بالضبط على تعدد معنى اللفظ الواحد، تعددا مبنيا على التناقض والتقابل لا على مجرد الاختلاف، لأن من دلالات اللفظ الواحد المتعددة ما تكون متضادة. وهي غير ما يتناوله المحدثون تحت مصطلح التضاد أو التخالف antonyme، الذي يشير إلى وجود لفظين مختلفين نطقا متضادين

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

معنى كمقابلة الكبير للصغير والعالم للجاهل،[4] بل هي تلك الألفاظ الدالة على معنيين متضادين كدلالة لفظ (الجلل) على العظيم والحقير، ولفظ (الجون) على الأبيض والأسود... قال ابن فارس:" من سُنن العرب في الأسماء أن يُسَمُّوا المتضادَّين باسمٍ واحد نحو الجَوْن للأسود والجَوْن للأبيض." [5] ولذلك كانت" آيته أن تختلف دلالتا اللفظ المشترك اختلافا يبلغ الغاية حتى تكون إحداهما نقيض الأخرى."[6]

ويجزم معظم اللغويين _قدماء ومحدثين_ ممن أثبتوا هذه الظاهرة اللغوية _ برغم ضآلة مادتها_ أن بين ألفاظ الأضداد وألفاظ المشترك اللفظي علاقة تضمن لكون الأضداد متضمَنة في المشترك الذي قصده سيبويه بقوله:" اعلم أن من كلامهم... اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين."[7] أي إن اللفظ واحد والمعنى متعدد.

وإن منشأ علاقة التضمن _ تلك_ عائد إلى كون ألفاظ الأضداد ليست سوى نوع من المشترك اللفظي بلغ فيه التعدد والاختلاف مبلغ التناقض والتقابل، كما صرح بذلك ابن سيده الذي قال محتجا لوقوعه:" وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضدّه إذ الضّدُّ ضَرْبٌ من الخلاف وإن لم يكن كل خلاف ضدًّاً." [8]

أما عن سبب تأليف القدماء في هذه الظاهرة جمعا وشرحا وتعليلا لأسباب نشأتها... فإنما كان _على غرار كثير من الظواهر اللغوية_ دفاعا عما ورد من تلك الألفاظ في القرآن الكريم، لكون الفهم السليم لمراد الله _عز وجل_ متعلقا بفهم معاني تلك المفردات، ولا يكون ذلك إلا بتحقيقها وتحرير معانيها وقد ثبت أن " كثيرا من المفسرين ومعظم من ألفوا في الأضداد يعطون ألفاظ الأضداد الواردة في القرآن الكريم **عناية خاصة**، وإن وجدنا منهم أناسا ينكرون ما في بعضها من تضاد."[9]

أما علماء اللغة المحدثون _ونخص بالذكر منهم الغربيين_ فلم يكبروا من شأن الأضداد، في الوقت الذي خصصوا فيه من جهدهم اللغوي نصيبا معتبرا لدراسة التضاد أو التخالف،[10] لا لشيء إلا لضآلة نسبة هذه الظاهرة وضيق مساحتها في كل اللغات، ففي العربية " سنجد أنفسنا وجها لوجه أمام مقدار ضئيل من الكلمات، وسرعان ما نلاحظ أن هذا المقدار الضئيل نفسه يأخذ في التضاؤل شيئا فشيئا حتى ليكاد ينعدم."[11] لأن كثيرا مما أدرجه القدماء ضمن الأضداد ليس منها لكون أحد المعنيين الضدين أصلا للآخر، أو لعموم المعنى الأصلي، أو لسبب اختلاف اللهجات، أو التطور الصوتي والحذف

والاختصار الواقع في الكلام...[12] ولذلك نجد كثيرا من العلماء المتحررين من قيود الذاتية، المتشبعين بالمبادئ العلمية الموضوعية _سواء من القدماء أو المحدثين_ قد أنكروا على مصنفي الأضداد إسرافَهم وعدم تمحيصهم وغربلتهم لما يجمعون من ألفاظ تدل على المعنى وضده، وكأنهم بهذا يلومون فيهم عدمَ نقدِهم الألفاظَ نقدا لغويا وعلميا يكشف عن صريح الأضداد من زائفها.

فليس كل ما في كتب الأضداد من الأضداد، بل كثير من أصحابها ضمنوا مصنفاتهم الغثَ والسمين، لأنهم توهموا وما تيقنوا، إذ كان همَّهم الأكبر وشغلَهم الشاغل المكاثرةُ فزهدوا بذلك في المنهج العلمي لحساب الكثرة وكبر الحجم. ومن ثم لم يشتغل هؤلاء المنصفون بمحاولة إثبات هذه الظاهرة والتصنيف فيها قدر اشتغالهم بتعليلها، وبيان أسبابها، ودفع التوهم الحاصل في كثير من ألفاظها، والكشف عن حقيقة مساحتها بين الألفاظ.

ولما كان من مهام اللغوي العملُ على الكشف عن العوامل والأسباب المتدخلة في الظاهرة المتناوَلة بالدرس والتحليل، كشفا لا ينفصل فيه الجانب النظري عن الجانب التطبيقي، فإن ذلك ما بدا بوضوح في تعامل كثير من المحققين الموضوعيين_ قدماء ومحدثين_ مع بعض كلمات الأضداد مما مكنهم من أن يسهموا في حصر مفردات الظاهرة بإخراجهم منها ما كان دخيلا فيها، مما جعلها ظاهرة نادرة الألفاظ جدا في اللغة، وهي في القرآن الكريم أشد ندرة، لتبقى مع ذلك من خصائص اللغة العربية.

ثنائيات التضاد:

أما التضاد فمن العلاقات الدلالية التي يوليها اللسانيون المحدثون _ وعلى رأسهم علماء الدلالة_ عناية خاصة لاتساع مساحتها، وقوة حضورها في الاستعمال اللغوي، وقيمتها في مجال تحديد المعنى... وهي ما يتناوله المحدثون تحت مصطلح التضاد أو التخالف antonyme، أيضا والذي يشير إلى وجود لفظين مختلفين نطقا متضادين معنى كمقابلة الكبير للصغير والعالم للجاهل،[13] ومن ثم كانت هذه العلاقة قائمة على ثنائية اللفظ من جهة، والتقابل في المعنى من جهة ثانية، حيث تمثلها تلك الثنائيات أو الأزواج من الوحدات المعجمية التي بينها علاقة تضاد، كون كل واحدة منها تدل على عكس ما

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

تدل عليه الأخرى، كمقابلة العلم للجهل والسواد للبياض، ولذلك نجد في كل علاقة تقابلية سمتين أساسيتين هما الثنائية والتقابل، إذ يُلحظ بين المفردتين نوع من العلاقة القائمة على التباين الدلالي، فتوجِّه إحداهما معنى السياق وجهةً ضد ما توجهه إليها الأخرى، وذلك لأن اللفظة لا ينكشف معناها من خلال خصائصها الأساسية بقدر ما ينكشف من خلال تمايزها واختلافها عن سواها من المفردات، ومن ثم كان التضاد من أهم العلاقات الدلالية التي تسهم بقسط وافر في تحديد معاني معظم الألفاظ وتقريبها إلى الذهن، إذ بضدها تتمايز الأشياء.

ويعتبر كل من بالمرF· R Palmer وجون لاينز John Lyons من أشهر الدلاليين المحدثين الذين تناولوا هذه العلاقة متعجبين من زهد الآخرين _ قدماء ومحدثين_ في التعرض لها مع ما لهذه العلاقة من قيمة في مجال البحث عن المعنى الذي يعد قمة الدراسة اللغوية، إضافة إلى ما تسجله من حضور تداولي باعتبارها من خصائص اللغات كلها، لأنها كما يقول **لاينز**:" من العلاقات البنيوية الأساسية في مفردات اللغات الإنسانية."[14] وهو الأمر الذي جعل **بالمر** يستغرب إهمالَها في كتب علم الدلالة، وعدمَ إعطائها مكانا في القواميس،[15] على الرغم من أنها "سمة لغوية منظمة وطبيعية جدا ويمكن تعريفها بدقة كافية" [16] ما دامت قد لوحظت وفهمت منذ وقت مبكر حتى عرفها العلماء والناس البسطاء على حد سواء، ومن ثم كان من آياتها _ في الغالب_ مقابلتها للترادف،[17] لأن المترادفين يتواردان في إطار تقارب المعنى، في حين يتوارد المتضادان في إطار تباينه وتقابله، إضافة إلى أن أهم ما يميز التضاد خضوعه للازدواجية اللفظية كمبدأ أساسي يحكم ظاهرة التضاد، وهي ميزة يفتقدها الترادف الذي يميل إلى التعدد والثراء المعجمي للمعنى الواحد.

وانطلاقا مما يسجله التضاد أو التقابل من حضور في الحياة الإنسانية يمكن القول بأن دراسة هذا التقابل اللغوي- من منظور علم اللغة الحديث- ضمن المجالات اللغوية يعد ضرورة ملحة مقدَمة على دراسة ظاهرة الأضداد بمفهومها القديم، لقيمته الكبرى مقارنة بقيمة الأضداد، ولدوره في الكشف عن المعنى وهو دور تفتقده الأضداد لافتقارها دائما إلى السياق، ناهيك عن سعة مساحة حضوره في الاستعمال مقارنة بالمساحة الضئيلة للأضداد، لاسيما وأنه يبدو جليا أن ظاهرة الأضداد سيطرت على نسبة

عالية من التفكير اللغوي مناقشة وتحليلا في الوقت الذي لم يحظ فيه التضاد من ذلك التفكير إلا بنسبة ضئيلة جدا، خاصة في تراثنا اللغوي العربي القديم.

ومن اهتمام الدراسات الدلالية الحديثة بالتضاد تقسيمُها له إلى أنواع مختلفة لكل منها حدوده ومميزاته الخاصة وهي: التضاد الحاد أو غير المتدرج - التضاد المتدرج - التضاد العكسي- التضاد الاتجاهي.

1- التضاد الحاد أو غير المتدرج ungradable: وهو الذي يسميه لاينز بالتباين،[18] فإذا اقتسمت كلمتان متضادتان مجال المعنى بحسم ولم يكن بينهما درجات، سميت العلاقة الدلالية بينهما تضادا حادا. فإذا شغل أحد الضدين مساحة القسم الأول **وجب** على الثاني أن يشغل مساحة القسم الثاني، فهما متكاملان إذ **يفترض** أحدهما وجود الآخر، **ويقصي** كل منهما الآخر من ذلك الشطر من المساحة الدلالية، ومن ثم كان أيُ إثبات لأحد الضدين يعد نفيا للآخر بالضرورة، وأي رفض لأحدهما هو تأكيد للآخر بالضرورة أيضا، ولذلك فإن أزواجا مثل حي/ميت، صحيح/خطأ، ذكر/ أنثى... تعد من التضاد الحاد الذي يقسم عالمَ الكلام بحسم دون الاعتراف بدرجات أقل أو أكثر.[19] فقولنا:(هو حي) ينفي قولنا:(هو ميت)، وقولنا:(ليس ميتا) يستلزم بالضرورة أنه حي.

2- التضاد المتدرج:gradable وهو الذي يسميه لاينز - تمييزا له عن بقية أنواع التضاد الأخرى- بالتخالف،[20] وهو تضاد **نسبي** يتميز بأن إنكار أحد المتضادين لا يعني تأكيد_الآخر،[21] فقولنا الماء ليس باردا لا يعني بالضرورة أنه ساخن، ولذلك تتسم هذه المتضادات بسمة **التدرج** حيث نجد بين المتضادين درجات وسطى مختلفة، فبين البارد والساخن مثلا الفاتر أو الدافئ، وليس بالضرورة - إن لم يكن الماء باردا- أن يكون ساخنا. ولذلك قال لاينز:" من خصائص المتخالفات من هذا النوع، أي المتضادات بأوضح أشكال التضاد أنها قابلة للتدريج بانتظام."[22] وهو عين ما ذهب إليه سابير sapir بقوله:" إن علينا أن نعامل كل هذه الكلمات بموجب التدريج، فصيغ المقارنة للنعوت مدرجة صراحة."[23]

وقد وجدنا جوست زفارت Joost Zwart مميِزا _ على غرار غيره من الدلاليين المحدثين_ بين الصفات المتضادة من حيث التدرج وعدمه في كتابه البنيات التركيبية والبنيات الدلالية (علاقة الشكل بالمعنى في اللغة) حيث قسمها إلى صفات **غير متدرجة**،

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

وهي التي لا يمكن أن تَشتق منها **المقارنة** comparative **والمفاضلة** superlative، وإلى صفات **متدرجة** gradable، وهي التي يمكن أن تَشتق منها الجهتين المذكورتين، ويقسم هذه الأخيرة إلى صفات قياسية measure adjectives تسمح بتحقق مكونات القياس، مثل ستة أقدام أو عشر سنوات... وتقبل أن تظهر في سياق القياس لأنها ترتبط بالدرجة الصفر، وإلى صفات غير قياسية non- measure adjectives لا تسمح بتحقق مكونات القياس، لأنها لا تتصل بالدرجة الصفر من سلم القياس كقولنا: زينب قلقة، وزيد معافى، حيث لا تعني الجملة الأخيرة أن زيدا أكثر معافاة من الحالة العادية أو من أي شخص كان، كما لا تعني الجملة الأخرى أن درجة قلق زينب تفوق الحالة العادية أو تفوق درجة قلق أحد ما، إذ لا معنى لدرجة عادية في حالتي المعافاة والقلق، مما يدل على أن هذه الصفات غير قياسية.[24]

وقابلية تلك المتضادات للتدريج _سواء أكانت قياسية أم غير قياسية_ هي التي مكنتها من أن تقع في تراكيب دالة على المقارنة والتفضيل، أو مشفوعة بأوصاف وتعابير مثل: بشدة، بشكل قليل، جدا[25]... فنقول: فلان أطول من فلان، أو فلان طويل جدا، ولا نستطيع ذلك في التضاد الحاد فلا نقول: فلان أموت من فلان، ولا فلان ميت بشكل كبير.

3- وهناك أنواع أخرى تدخل تحت ما يسميه بالمر المتضادات العلائقية: relational opposites،[26] ومنها:

أ- **التعاكس conversenes :** ويقصد به تلك **الأزواج** من الكلمات التي تظهر علاقة **تبادلية**، إذ **يقتضي** كل منهما **الآخر** ولا يظهر فيهما **التدريج**،[27] وهو ما كان يسميه المناطقة العرب **تضايفا** "والمتضايفان عندهم هما اللذان لا يُتصور أحدهما، ولا يوجد بدون الآخر."[28]

ومثل ذلك ما بين الأزواج التالية: يشتري/ يبيع- والد / ابن- زوج / زوجة... فالشراء لا يكون إلا ببيع، والأبوة صفة اقتضاها وجود الابن، وإذا كان علي زوج فاطمة فإن فاطمة زوج علي.

ب- **التضاد الاتجاهي:** ويدخل ضمن هذه المتضادات العلائقية التضاد الاتجاهي directional opposition الذي يختص بالكلمات التي تدل على **اتجاهات مكانية**

متضادة، أفقية أو **رأسية** مثل العلاقة بين يصل ويغادر- شمال وجنوب – أعلى وأسفل – فوق وتحت... [29]

وبعد هذا العرض الموجز لكل من ظاهرتي الأضداد والتضاد يمكننا الوقوف على أهم النقاط الفارقة بينهما، والمساحةِ الخاصة بكل منهما، لينتفي بذلك الخلط وسوء الفهم.

الفرق في التعريف أو المفهوم العام:

تبين من خلال ما قدمنا أن ألفاظ الأضداد قائمة على **أحادية** اللفظ **وثنائية** المعنى، إضافة إلى **تقابله**، إذ الضد في هذه الألفاظ لفظ واحد تجاذبه معنيان متقابلان لا يعرف المقصود منه إلا من خلال السياق. فلهذه الألفاظ مفهوم المشترك اللفظي نفسه مع زيادة التقابل بين معنييه، وكأن كل لفظ منها دالٌ واحد ذو مدلول ثنائي متقابل.

أما ثنائيات التضاد فقائمة على **ثنائية اللفظ وثنائية المعنى**، إذ يتقابل فيها دليلان لغويان مختلِفا الدالِ متقابلا المدلول. ويمكن إيضاح الفرق بينهما في المفهوم العام من خلال الجدول التالي:

الظاهرة / العلامة ومفهومها	عدد الدال	عدد المدلول	المفهوم
ألفاظ الأضداد	1	2	دال واحد ذو مدلولين متقابلين.
ثنائيات التضاد	2	2	دالان مختلفان، مدلولاهما متقابلان.

فالأضداد ألفاظٌ أحاديةٌ، معانيها ثنائيةٌ متقابلةٌ، أي دليل لغوي ذو دال ومدلولين متقابلين، أما التضاد فثنائيات يشترط فيها التقابل مهما كان نوعه، حادا أو متدرجا أو عكسا... فهو دليلان لغويان لكل دال منهما مدلوله المقابل لمدلول الدال الآخر.

الفرق في المجال:

على الرغم من كون كلٍ من ألفاظ الأضداد وثنائيات التضاد يمثل موضوعا من مواضيع علم الدلالة، إلا أن بينهما فروقا من حيث المجال الذي تنسب إليه كل من هاتين الظاهرتين.

فألفاظ الأضداد تُتَناول في إطار تعدد المعنى للفظ الواحد، ولذلك تُعامل معاملة المشترك اللفظي باعتبارها فرعا عنه أو مُتَضَمَنة فيه، ومن ثم يكون البحث فيها موجَها لمحاولة الكشف عن سبب مخالفة الأصل الذي يقتضي أن يكون لكل دال مدلولٌ واحد، فلِمَ حملت بعض الدوال مدلولات متعددةً، بل متضادة أحيانا؟ إضافة إلى محاولة حصر وتحديد مساحة هذه الظاهرة في لغة ما، وهي مساحة _ مهما ادعى مدعٍ سعتها _ ضيقةٌ مقارنة بمساحة كثير من الظواهر الأخرى وعلى رأسها تلك المتعلقة بثنائيات التضاد.

أما ثنائيات التضاد فلا تدخل تحت مجال تعدد المعنى للفظ الواحد، وإنما تدخل تحت التقابل، ومن ثم يكون البحث فيها _ لعدم مخالفتها الأصلَ الذي يقتضي أن يكون لكل دال مدلولٌ واحد_ موجها للكشف عن قيمتها في مجال دراسة المعنى، وعن المساحة التي تمثلها داخل اللغة مقارنة بظواهر دلالية أخرى، فضلا عن البحث في أقسامها وحدود كل قسم منها.

يضاف إلى هذا كون **ثنائيات التضاد** تمثل موضوعا من أهم مواضيع **علم الدلالة** الحديث، إضافة إلى كونه من أهم آليات الشرح والكشف عن المعنى في **المعاجم** التراثية والحديثة، إذ كثيرا ما يُكشف عن معنى لفظ ما من خلال ضده.

أما ألفاظ الأضداد فموضوع هامشي في علم الدلالة الحديث إذا ما قورن بثنائيات التضاد، وذلك لكون الأضداد لا تمثل في أي لغة إلا نسبة ضئيلة جدا من مفردات اللغة، وهو الأمر الذي يجعل حضورها في الدرس الدلالي حضورا محتشما إذا ما قورن بالمساحة التي تسيطر عليها ثنائيات التضاد من ذلك الدرس. هذا إضافة إلى كون ألفاظ الأضداد من أهم **مواد المعجم** المحتاجة إلى تفسير لما تحمله من غموض بسبب الاشتراك المفتقر إلى السياق دائما، وقد يكون ذلك التفسير عن طريق التضاد، إذ بضدها تتمايز الأشياء، فلو قلنا: (كبير) لعرفنا جانبا من دلالة ذلك اللفظ دون سياق، وبتسييقه يزداد وضوحا،

أما إذا قلنا: (الظن) فلا يمكن الجزم بدلالته لاحتمال اللفظ للدلالتين المتضادتين بالدرجة نفسها، ولذلك لابد من السياق الذي يحدد إحدى الدلالتين وينفي الأخرى ويستبعدها.

فالفرق واضح _ إذن_ بين الظاهرتين باعتبار إحداهما من أهم مواد المعجم، وباعتبار الأخرى من أهم آليات وطرق الكشف عن معاني الألفاظ بما في ذلك ألفاظ الأضداد.

الفرق في أسباب الدراسة أو التأليف:

بما أننا قد عرفنا أن ألفاظ الأضداد من أهم ما شغل به العربُ القدماء أنفسَهم، وأن ثنائيات التضاد من أهم المواضيع التي خاض فيها الدلاليون المحدثون، يمكننا الوقوف على دوافع الخوض في الموضوعين عند القدماء أو المحدثين، وهي دوافع _ في الحقيقة_ متعلقة بطبيعة الدرس اللغوي الذي كثيرا ما تحكمت فيه أسباب غير لغوية لدى القدماء الذين درسوا مختلف الظواهر اللغوية خدمة لمجالات أخرى، خاصة النصوص المقدسة، فيما حاول المحدثون أن يدرسوا مختلف الظواهر نزولا عند متطلبات المنهج الوصفي _على وجه الخصوص_ الذي يقتضي دراسة الموضوع في ذاته ومن أجل ذاته كما نادى بذلك دي سوسير، ولذلك لم يكن خافيا أن تناول العرب القدماء لألفاظ الأضداد كان تناولا دينيا متعلقا بالمعنى القرآني، وأن دفاعهم عن هذه الظاهرة إنما كان دفاعا عما ورد في كتاب الله _عز وجل_ من ألفاظ متضادة. [30]

أما عن دوافع تناول الدلاليين المحدثين لثنائيات التضاد وإكبارهم من شأنها فلا تخرج عن الدوافع اللغوية الدلالية لما للتضاد والتقابل بصفة عامة من قيمة في فهم المعنى والكشف عنه، والبحثُ في المعنى _كما نعلم_ يعد قمةَ الدرس اللساني. [31]

الفرق في مساحة الحضور البحثي:

إن بين ألفاظ الأضداد وثنائيات التضاد تضادا واضحا لا يمكن إنكاره من حيث ما تسيطر عليه الظاهرتان من مساحة في البحثين اللغويين القديمِ والحديثِ، فكثرة المؤلِفين من القدماء في ألفاظ الأضداد تقابلها قلةُ المؤلِفين القدماء أو انعدامُهم في ثنائيات التضاد، مع ما ترتب عن ذلك من كثرة مؤَلَفات الأولى وقلةِ مؤَلَفات الثانية أو انعدامِها.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

كما أن كثرة مؤلفات ألفاظ الأضداد لدى القدماء تقابلها ندرة مادة الأضداد نفسِها، فلا يتوهم متوهم أن كثرة تلك المؤلفات نتيجة لكثرة مادتها، وتقابل هذه الحقيقةَ قلةُ مؤلفات التضاد أو انعدامُها لدى القدماء رغم ما يقابل ذلك من وفرة في مادة ثنائيات التضاد.

أما عن موقف الدرس اللغوي الحديث فكان بدوره مقابلا لموقف القدماء معاكسا له، إذ لم يكبر المحدثون من شأن ألفاظ الأضداد، وإنما حاولوا تفسيرَ تلك الظاهرة النادرة وتعليلَها بأسباب نفسية، اجتماعية، صوتية... وهو الأمر الذي أدى إلى انحسار مساحة هذه الظاهرة في البحث اللغوي الحديث مقارنة بما كانت تسيطر عليه من قبل، في الوقت الذي خصص فيه هؤلاء المحدثون _ خلافا للقدماء_ من جهدهم اللغوي نصيبا معتبرا لدراسة ثنائيات التضاد.

من أهم النقاط الفارقة أيضا بين الظاهرتين غياب انقسام العلماء في الرأي حول ثنائيات التضاد بين منكر ومجوِز للظاهرة، أو بين مضيِق وموسِع، خلافا لما هو معروف فيما يتعلق بموقفهم من ألفاظ الأضداد. فلا يمكن الحديث عن إنكارٍ لعلاقة التضاد بين لفظين مستقلين، بينما يمكن الحديث عن ذلك في ألفاظ الأضداد لغرابة دلالة اللفظ الواحد على المعنيين المتضادين.

يضاف إلى ما ذكرنا من نقاط فارقة قضيةُ أصل الوضع، فإذا كانت مفردات ثنائيات التضاد أصيلة في الوضع انطلاقا مما يسجله التضاد أو التقابل من حضور في الحياة الإنسانية المبنية على الثنائية والتناظر أو التقابل، إذ بضدها تتمايز الأشياء، ولولا الظلام ما عرفنا الضياء، فإن القدماء والمحدثين على حد سواء قد نفوا أن تكون ألفاظ الأضداد_ على غرار ألفاظ المشترك_ موضوعة وضعا أصيلا في اللغة الواحدة " وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذْف واختصار وقَع في الكلام حتى أشتبه اللفظان وخَفي سببُ ذلك على السامع وتأوَّل فيه الخطأ." [32] أو كما قال أبو علي الفارسي" أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل"،[33] ولذلك لهجوا بالبحث عن أسبابها، فكان ما أثبته القدماء المضيقون لهذه الظاهرة أو المحدثون من ألفاظ الأضداد مصنَفا ضمن ما سماه هؤلاء المحدثون في المشترك اللفظي

بالهومونيمي أو التجانس، دون ما سموه **بالبوليزيمي أو تعدد المعنى**،[34] وذلك باعتبار الأضداد من المشترك.

الفرق في الخصائص والأقسام والمساحة التداولية:

تمايزت ألفاظ الأضداد عن ثنائيات التضاد بجملة من الخصائص يمكن الوقوف على بعضها من خلال النقاط التالية:

1_ شرط اللفظ من الأضداد_ كما عرفنا من حلال المفهوم_ كونه دالا واحدا ذا مدلولين متقابلين، أما شرط التضاد فقائم على ثنائية الدال والتقابل في المدلول.

2_ الأضداد لا تكون إلا في إطار اللفظ الواحد، أما التضاد فقد يكون بين مفردتين أو حتى بين التراكيب والجمل لأنه قائم على التقابل، ولذلك عُدَ من التضاد مقابلةُ الجمل المبنية للمعلوم للجمل المبنية لمجهول كما نص على ذلك كثير من الدلاليين المحدثين، ففي إشارة من **لاينز** إلى تجاوز علم الدلالة الحديث للنظرة التقليدية الضيقة المتمثلة في حصر التضاد في حدود المفردات، إلى توسيع المفهوم الذي صار يعبر عن أي علاقة تقابلية بين الجمل والصور والنصوص، يقول في سياق حديثه عن المتضادات العلائقية المتسمة بميزة التبادل _ كما هي الحال في التعاكس_:" ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الميزة الإبدالية هي أيضا خاصية للعلاقة بين الجمل المبنية للمعلوم ونظيراتها المبنية للمجهول."[35] وفي الإطار نفسه يقول **بالمر**:" تبدي صيغتا المعلوم والمجهول تضادا علائقيا، فإن ضرب توم هاري يكون هاري مضروبا من قبل توم."[36]

3_ يُعرف التضاد بما يخالفه وهو الترادف، أما ألفاظ الأضداد فكثيرا ما تعرف بما هي مُتَضَمَنَة فيه_ أعني المشترك اللفظي_ لأنها _ الأضداد_ موضوعٌ من مواضيع تعدد المعنى للفظ الواحد.

4_ كون ألفاظ الأضداد من المشترك جعلها تتمايز عن ثنائيات التضاد من حيث غموض المعنى ووضوحه، إذ يعد الغموض سمة بارزة في ألفاظ الأضداد خلافا لثنائيات التضاد، ولذلك عكف القدماء على دراسته جمعا وشرحا، فكانت مادته من أكثر المواد التي وقف عندها اللغويون خاصة في المعاجم مبينين معني اللفظِ المتضادين، مستشهدين لذلك بما ورد من كلام عربي فصيح.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

5_ غير أن الوضوح النسبي لمعنى ثنائيات التضاد مقارنة بألفاظ الأضداد لا يجعلها _ بحال من الأحوال_ مستغنية عن السياق، بل مثلها مثل الأضداد، ولكن حاجة الأضداد _ بسبب إيغالها في الغموض_ إلى السياق أكثر من حاجة الأخرى إليه، ومن ثم كان السياق في الأضداد بنوعيه اللغوي والحالي أكثرَ ضرورة وأشد إلحاحا في فهم المعنى وتعيين الدلالة المقصودة مقارنة بالحاجة إليه في ثنائيات التضاد.

6_ تعامل القدماء مع ألفاظ لأضداد باعتبارها درجات وأقساما غير متساوية في الدلالة على الضدية، وتلك الدرجات والأقسام مبنيةٌ على تعليلٍ لسبب حدوث الضدية في اللفظ الواحد، إذ منها ما وضع وضعا أصيلا لغرض ما، وهو نادر في اللغة، ومنها ما كان بسبب المجاز، أو مما اقتضاه الأدب كتسميتهم الأعمى بصيرا، أو مما حتمته دوافع نفسية كالتفاؤل والتشاؤم وذلك كتسميتهم اللديغ سليما والصحراء مفازة، أو كان بسبب احتمال الصيغة للمعنيين المتضادين، إذ " كثيرا ما يلتقي فرعان للفظين متفقين في الصيغة وهما مختلفان في المعنى."[37] ولا مانع أن يبلغ الاختلاف في المعنى حد التقابل مادامت ألفاظ الأضداد وجها من أوجه المشترك اللفظي لأنه "إذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضدّه إذ الضّدُّ ضَرْبٌ من الخلاف وإن لم يكن كل خلاف ضدًّاً." [38] ومن الألفاظ المحتملة صيغتها للمعنيين المتضادين المختار، المولى، الولي... فكل منها يقال في معنى الفاعل وفي معنى المفعول، فيأتي المختار مثلا فاعلا على وزن مفتعِل، ويأتي مفعولا على وزن مفتعَل، وكذلك المولى بمعنى الموالي وبمعنى الموالَى ولا يفرق بينهما إلا السياق.

وإننا لا نجد لهذه الأقسام والأسباب حضورا في ثنائيات التضاد التي قسمها المحدثون حسب العلاقة الجامعة بين المتقابلين، فذكروا التضادَ الحاد الذي يقتسم فيه المتضادان مساحة المعنى بحسم، والمتدرجَ الذي تتخلل المتضادين فيه درجاتٌ وسطى، والتعاكسَ الذي يطلب فيه اللفظ ضده... فهذه الأقسام بخصائصها أيضا لا نجد لها حضورا في ألفاظ الأضداد، لأنها من خصائص ثنائيات التضاد دون سواها من الظواهر اللغوية.

7_ لا يمكننا الحديث عن **التفاضل** وإجراء المقارنة في ألفاظ الأضداد، بينما يمكننا ذلك في نوع من أنواع ثنائيات التضاد، وهو التضاد المتدرج.

8_ لما كانت معظم ألفاظ الأضداد _ حسب المحدثين_ مدرجةً ضمن البوليزيمي باعتبارها غير موضوعة وضعا أصيلا، كان لمساحة الاستعارة فيها حضور كثيف، ولذلك تُلحظ سيطرةُ المجاز عليها عكسَ ثنائيات التضاد التي غالبا ما تعتبر موضوعة وضعا أصيلا، وهو الأمر الذي يفرض علينا معاملتَها معاملةَ الحقيقة لخلوها من المجاز.

9_ يمكن الإشارة أخيرا إلى فرق بين الظاهرتين متعلقٍ بمساحة الحضور التداولي لكل منهما، فإذا كان الواقع اللغوي يثبت أن النسبة المئوية لثنائيات التضاد نسبةٌ عالية جدا، لأن لمعظم الألفاظ مقابلات، فإن ذلك الواقع نفسَه يشهد أن النسبة المئوية لألفاظ الأضداد في اللغة _ مهما ادعى مدعٍ كثرتها_ ضئيلة جدا، وهي في تضاؤل مستمر لأن كثيرا منها في الواقع خارجٌ عنها، ولم تُدرج ضمن الأضداد إلا بسبب توهم بعض جُماع اللغة، فضلا عن كون الناس _ ربما_ لا يعرفون لذلك اللفظ إلا معنى واحدا من معنييه المتضادين، ويؤكد هذه الحقيقة صبحي الصالح بقوله:" أما اتساع التعبير في العربية عن طريق التضاد فليس في وسعنا أن نبالغ فيه ونكبر من أمره لأننا – بعد مراجعة نصيبنا اللغوي من الأضداد- سنجد أنفسنا وجها لوجه أمام مقدار ضئيل من الكلمات، وسرعان ما نلاحظ أن هذا المقدار الضئيل نفسه يأخذ في التضاؤل شيئا فشيئا حتى ليكاد ينعدم."[39]

وفي الأخير_ ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره_ يمكننا القول بأن التصور الصحيح للظاهرتين_ ألفاظ الأضداد، وثنائيات التضاد_ تصورا مُلِمًا بجوانبهما، مميزا بين خصائص ومجال كل منهما _ على الرغم من اشتراكهما من حيث المصطلح في الجذر اللغوي نفسه _ إنما يكون بمعرفة ما بين الظاهرتين من فروق في المفهوم، والمجال، والقيمة، والخصائص، والأقسام، والمساحة التداولية، وكل ما له علاقة بمساحات المعنى، دون القول بأفضلية إحدى هاتين الظاهرتين على الأخرى، لأن لكل مجالَه الخاص، وليس من العلمية في شيء الحكم بأفضلية إحداهما، لكون كل منهما من المواضيع الدلالية الأساسية التي يتوقف فهم المعنى على معرفتها وتمثلها، ولذلك علينا بالوصف الدقيق، وبيان الفروق، والحدود، والمساحات، ليُحذر المحظور، ويُؤمن اللَبس، ويزول الغموض خاصة لدى الطلبة.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

-الهوامش:

[1] - ابن فارس-المقاييس– تح: عبد السلام محمد هارون- دار الفكر، بيروت، لبنان- ط 1979م،ج 3 ص 360.

[2] - ابن منظور– لسان العرب– دار صادر- بيروت– ط 1–1997م، ج 3 ص 263.

[3] - الراغب الأصفهاني- المفردات في غريب القرآن- تحقيق: صفوان عدنان داودى– دار العلم الدار الشامية، دمشق، بيروت، 1412هـ، ص 503.

[4] - ينظر: جون لاينز– علم الدلالة– تر: مجيد الماشطة– مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1980م.ص 99.

[5] - ابن فارس- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها –تح: عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف- بيروت- لبنان- ط1 – 1993م.

ص 99.

[6] - غازي مختار طليمات– في علم اللغة– دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق– ط2 –2000 م.ص 218.

[7] - سيبويه – الكتاب– تح: عبد السلام محمد هارون– دار الجيل، بيروت، لبنان.

ج1 ص24.

[8] - ابن سيده- المخصص- تح : خليل إبراهم جفال- دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان- ط1، 1996م ج 4 ص 173.

[9] - أحمد مختار عمر– علم الدلالة– عالم الكتب، القاهرة، مصر– ط 5، 1998 م، ص 201.

[10] - ينظر: أحمد مختار عمر– علم الدلالة ص 191.

[11] - صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة- دار العلم للملايين- بيروت، لبنان- ط 17- 2009م.ص 309.

[12] - ينظر: محمود السعران– علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي- دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ص 285، 286.

[13] - ينظر: جون لاينز- علم الدلالة ص 99.

[14] - جون لاينز- اللغة وعلم اللغة - تر: مصطفى زكي حسن التوني - دار النهضة العربية، القاهرة: 1987م. ص218.

[15] - أف. آر. بالمر– علم الدلالة– تر: مجيد الماشطة– الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م، ص 109.

[16] - المرجع نفسه ص نفسها.

[17] - بالمر– علم الدلالة ص 109.

[18] - ينظر: لاينز-علم الدلالة ص 106 .

[19] - ينظر: أحمد مختار عمر-علم الدلالة ص 102. بالمر– علم الدلالة ص 111. لاينز-علم الدلالة ص 97، 98. هادي نهر- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي- دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ،الأردن، ط1، 2007م.ص 549.

[20] - ينظر: جون لاينز-علم الدلالة ص 99.

[21] - ينظر: أحمد مختار عمر-علم الدلالة ص 102.

[22] - جون لاينز- علم الدلالة ص 99.

[23] - بالمر- علم الدلالة ص 109.

[24] - ينظر: جوست زفارت- البنيات التركيبية والبنيات الدلالية (علاقة الشكل بالمعنى في اللغة) - تر: د. عبد الواحد خيري- دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية- ط 1، 2008 م، ص 215، 216.

[25] - ينظر: جون لاينز-علم الدلالة ص من 99 إلى 105- بالمر-علم الدلالة ص 109 - 110.

[26] -ينظر: بالمر-علم الدلالة ص 113.

[27] - ينظر: المرجع نفسه ص 113. ينظر أيضا: جون لاينز-علم الدلالة ص 106.

[28] - عبد الرحمان بدوي – المنطق الصوري– الكويت، 1977، ص66. نقلا عن: أحمد مختار عمر- علم الدلالة ص103.

[29] - ينظر: هادي نهر- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. ص 540. أحمد مختار عمر- علم الدلالة ص 103.

[30] - ينظر: أحمد مختار عمر– علم الدلالة ص 201 .

[31] - ينظر: محمود السعران– علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي ص 291.

[32] - ينظر: السيوطي– المزهر في علوم اللغة– تح: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان– ط1 – 1998م.ج 1 ص 303.

[33] - ابن سيده- المخصص ج 4 ص 173.

[34] - الهومونيمي **homonymy**: ويقصد به تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب اللفظ أو هو مشترك التغير في اللفظ، (ينظر: أحمد مختار عمر- علم الدلالة ص167.) ويمكن التمثيل له بلفظي (الأيم) و(الأين) وهما يعنيان ضربا من الحيّات، وكذلك (الأين) الإعياء. فلفظ الأين مشترك يدل على" نوع من الحيات " كما يدل على الإعياء. والذي حدث هو أن صوت الميم قد أبدل نونا فماثل لفظ " الأين " الذي كان يدل على معنى الإعياء. ولذلك يسمى أيضا بالتجانس، ويقصد بالتجانس وجود عدة كلمات بالشكل نفسه. (ينظر: عبد الكريم محمد حسن جبل – في علم الدلالة، دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات– دار المعرفة الجامعية 1997م. ص309،308. ينظر أيضا: مجيد ماشطة – من علم المعاني إلى علم الدلالة– مركز الإنماء الحضاري، دار المحبة، دمشق، سوريا– 2009 م، ص 93.)

البوليزيمي **polysemy**: ويقصد به تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب الدلالة أو هو مشترك التغير في المعنى، وذلك مثل كلمة (عملية)، وينهض الاستعمال المجازي بالدور الرئيسي في إنتاج ألفاظ هذا النوع من نوعي المشترك. (ينظر: أحمد مختار عمر- علم الدلالة ص165. ينظر أيضا: عبد الكريم محمد حسن جبل– في علم الدلالة، دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات. ص38.)

[35] - جون لاينز-علم الدلالة ص 107.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

[36] - بالمر-علم الدلالة ص 114.

[37] - الراغب الأصفهاني– مقدمة في التفسير– ملحق بكتاب الخوالد من آراء الراغب الأصفهاني في فلسفة الأخلاق والتشريع والتصوف - صلاح الدين بن عبد اللطيف الناهي- دار عمار، عمان، الأردن- دار الجيل، بيروت، لبنان- ط 1، 1987م.ص 82.

[38] - ابن سيده - المخصص ج 4 ص 173.

[39] - صبحي الصالح – دراسات في فقه اللغة ص 309.

*** *** ***